قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤١٢ لسنة ١٩٧٩

بشأن الموافقة على مذكرة التفاهم بين الحكومة المصرية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية والخاصة بالمطالبات الرسمية لحكومة الولايات المتحدة ، وكذلك على الكتاب المتبادل الخاص باتفاق الدفع التفضلى بين الحكومتين المذكورتين لتسوية مطالبات رعايا الولايات المتحدة الأمريكية الموقعان فى القاهرة بتاريخ ١٩ / ٥ / ١٩٧٩

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

الموافقة على مذكرة التفاهم الموقعة بتاريخ ١٩ / ٥ / ١٩٧٩ بين الحكومة المصرية والحكومة الأمريكية والخاصة بالمطالبات الرسمية لحكومة الولايات المتحدة تجاه الحكومة المصرية ، وكذلك الموافقة على الكتاب المتبادل الموقع بين الحكومتين سالفتى الذكر والذى يشكل اتفاق الدفع التفضلى بشأن مطالبات رعايا الولايات المتحدة الأمريكية وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٤ ذى القعدة سنة ١٣٩٩ (٢٥ سبتمبر سنة ١٩٧٩)

أنور السادات

مذكرة تفاهم

أجرى ممثلا حكومة جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية مفاوضات فى القاهرة فى الفتره من ٢ — ١٩ مايو ١٩٧٩ حول المطالبات الرسمية لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك المطالبات الخاصة ببعض الرعايا الأمريكيين تجاه حكومة جمهورية مصر العربية ، والتى تم التحفظ بشأنها فى المحضر المتفق عليه والمرفق باتفاقية المطالبات الخاصة لسنة ١٩٧٦ المبرمة بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ٢٦ مايو ١٩٧٦ ، والتى أصبحت سارية المفعول اعتبارا من ٢٦ اكتوبر ١٩٧٦ وكنتيجة لهذة المفاوضات وافقت الحكومتان على الاتفاق المرفق المرجعى المؤرخ ١٩ مايو ١٩٧٩ بشأن المطالبات الرسمية لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه حكومة جمهورية مصر العربية .

وقد وقع هذ الاتفاق المرجعى نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية السيد السفير صلاح الدين حسن وكيل وزارة الخارجية والسفير هيرمان ايلتس نيابة عن حكومة الولايات المتحده الأمريكية ويخضع هذا الاتفاق لتأييد وموافقة كلا الحكومتين ولن يترتب على هذا الاتفاق أية آثار قانونية كما أنه لن يحل بوجهات النظر والمراكز القانونية المعنية لكلا الطرفين وذلك لحين تمام تأييده والموافقة عليه .

حرر فى ١٩ مايو سنة ١٩٧٩ بالقاهرة

عن حكومة جمهورية مصر العربية

السفير صلاح الدين حسن
وكيل وزارة الخارجية

عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية

السفير هيرمان ايتلس

اتفاق

بين حكومة جمهورية مصر العربية
وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية

بشأن المطالبات الرسمية لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية رغبة منهما فى تسوية المطالبات الرسمية لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه جمهورية مصر العربية ورغبة منهما فى زيادة تطوير التعاون الودى والعلاقات الاقتصادية المثمرة بين البلدين وذلك فى إطار اتفاقية ١٩٧٦ الموقعة بين الحكومتين بشأن مطالبات رعايا الولايات المتحدة فقد اتفقتا على مايلى :

(مادة ١)

١ ـــ فيما يتعلق ببرامج هيئة كير وخدمات الاغاثة الكاثوليكية (CRS) التى توقفت فى يوليو سنة ١٩٦٧ توافق حكومة جمهورية مصر العربية (المشار إليها فيما بعد بالحكومة المصرية) على أن تدفع وتوافق حكومة الولايات المتحدة على أن تقبل مبلغ ٢,٩٤٠,٠٠٠ دولار أمريكى (مليونان وتسعمائة وأربعون ألفا من الدولارات الأمريكية بالجنيهات المصرية) كتسوية نهائية وابراء الذمة من جميع هذه المطالبات الخاصة بحكومة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحكومة المصرية .

٢ ـــ تتعهد حكومة الولايات المتحدة بايداع التعويضات التى تدفعها الحكومة المصرية بالجنيهات المصرية وفقا للفقرة المشار إليها أعلاه فى حساب خاص بالبنك المركزى المصرى بالقاهرة وأن تخصص هذه التعويضات فقط من أجل برامج التنمية الزراعية لصالح الشعب

المصرى تمشيا مع أغراض القانون العـام رقم ٤٨٠ (PL. 480) وذلك وفقا للقوانين واللوائح المعمول بها فى الولايات المتحدة .

٣ ـــ تخضع الترتيبات الخاصة بتنفيذ البرامج فى هذه المـادة للاتفاق المتبادل للهيئات والسلطات التى تعينها الحكومتان لهذا الغرض .

(مادة ٢)

فيما يتعلق بالاضرار التى لحقت بالممتلكات الفعلية فى مصر والخاصة بحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بسبب المظاهرات التى وقعت فى عام ١٩٦٧ وغيرها من المطالبات الرسمية ، توافق حكومة جمهورية مصر العربية على أن تدفع وتوافق حكومة الولايات المتحدة على أن تقبل مبلغ ٢,٤٠٠,٠٠٠ (مليونان ور بعمائة ألف من الدولارات بعملة للولايات المتحدة الأمريكية كتسوية نهائية وإبراء لجميع هذه المطالبات الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحكومة المصرية .

المطالبات المشار إليها فى الفقرة (١) من هذه المـادة هى مايلى :

(ا) مبنى القنصلية العامة بالاسكندرية والملكية المنقولة .

(ب) مكتبة (USIS) سابقا بالاسكندرية والملكية المنقولة .

(ج) مبنى قنصلية الولايات المتحدة ببورسعيد والملكية المنقولة .

(د) ملك غالى باشا جيزة ـــ القاهرة .

(هـ) ماريتصا رأمور س . س سوزان .

(مادة ٣)

تدفع الحكومة المصرية مبلغا قدره ٢٫٩٤ مليون دولار أمريكى بالعملات المصرية كما هو منصوص عليه فى الفقرة ١ كما تدفع لحكومة الولايات المتحدة ماقيمته ٢٫٩٤ مليون دولار بعملات الولايات المتحدة الأمريكية وفقا للمادة ٢ من هذا الاتفاق على أن يتم ذلك على خمس أقساط سنوية .

فيما يتعلق بدفع التعويضات وفقا للمادة ٢ المشار إليها أعلاه يتم دفع القسط الأول ويقدر بـ ٤٠٠,٠٠٠ دولار امريكى (ربعمائة ألف دولار امريكى) فى اليوم العاشر من شهر يناير ١٩٨٠ وتدفع الأقساط الأربعة التالية بالتساوى والتى تقدر كل منها بـ ٥٠٠,٠٠٠ دولار فى نفس المواعيد ابتداء من العاشر من شهر يناير ١٩٨١

٣ — يتم دفع التعويضات بعملات الولايات المتحدة الأمريكية كما هو منصوص عليه فى المادتين ٢ ، ٣ ، فقرة ٢،١ أعلاه لوزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية فى واشنجطن .

٤ — يتم دفع التعويضات بالجنيهات المصرية وفقا للمادة ١ على أقساط تبلغ قيمة كل منها ٥٨٨ ألف دولار بالعملات المصرية ، تدفع للسفارة الأمريكية بالقاهرة أو تحول إلى الحساب الخاص المشار اليه فى المادة ١ من الفقرة ٢ أعلاه ويدفع القسط الأول فى اليوم العاشر من شهر يناير ١٩٨٠ وتدفع الأقساط التالية بعد ذلك فى نفس المواعيد ابتداء من اليوم العاشر من شهر يناير ١٩٨١

(مادة ٤)

لأغراض هذا الاتفاق تشتمل عبارة "حكومة الولايات المتحدة" إدارتها ووكالاتها وسلطاتها وأشخاصها المعينين وفقا لقوانين الولايات المتحدة .

(مادة ٥)

لاغراض هذا الاتفاق تحدد قيمة الجنيه المصرى بمايوازى ١,٤٢ دولار واحد وأثنان وأربعون سنتا .

(مادة ٦)

١ ـــ فيما يتعلق بالمطالبات الرسميه لحكومة الولايات المتحدة التى يشملها هذا الاتفاق فان أحكام هذا الاتفاق تحب أية أحكام أخرى مخالفة لها تكون واردة فى المحضر المتفق علية والملحق باتفاقية ١٩٧٦ الخاصة بمطالبات رعايا الولايات المتحدة تجاه الحكومة المصرية والمتعلقة بنفس الموضوع .

٢ ـــ تعلن حكومة الولايات المتحدة بأن أداء الحكومة المصرية للتعويضات بالكامل وفقا للمواد ١، ٢، ٣ من هذا الاتفاق هو إبراء لمسئولياتها والتزاماتها تجاه حكومة الولايات المتحدة بشأن المطالبات الرسمية التى يشملها هذا الاتفاق وعلاوة على ذلك فلن تتقدم حكومة الولايات المتحدة بعد ذلك بأية مطالبات رسمية إضافية تجاه الحكومة المصرية فيما يتعلق بأمور أو عمليات نشأت بعد أول يناير ١٩٥٢ وقبل سريان هذا الاتفاق وبذلك فيما عدا اية مطالبات رسميه حول أمور كانت ومازالت معلقة أوقائمة وفقا لترتيبات أواتفاقات منفصلة وقت سريان هذا الاتفاق .

(مادة ٧)

يصبح هذا الاتفاق سارى المفعول من تاريخ تبادل المذكرات التى تفيد بالموافقة النهائية عليه من جانب كلا الحكومتين .

وإشهادا على ماتقدم وقع المندوبان المعتمدان نيابة عن حكومتيهما هذا الاتفاق .

حرر بمدينة القاهره فى اليوم التاسع عشر من شهر مايو ١٩٧٩ .

عن حكومة جمهورية مصر العربية	عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية
السفير صلاح الدين حسن	السفير هيرمان إيلتس
وكيل وزارة الخارجية	

القاهرة فى ١٩ مايو سنة ١٩٧٩

صاحب السعادة

يشرفنى أن أشير إلى المفاوضات التى دارت فى القاهرة فى مصر خلال الفترة من ٢ أبريل إلى ١٩ مايو سنة ١٩٧٩ بين ممثلى حكومتى الولايات المتحدة و جمهورية مصر العربية بشأن مطالبات الولايات المتحدة تجاه الحكومة المصرية .

وخلال هذه المفاوضات وفيما يتعلق بمطالبات رعايا الولايات المتحدة تجاه الحكومة المصرية المترتبة على التزامات تعاقدية أو التزامات ديون مما قد تم التحفظ عليه فى المحضر المتفق عليه والملحق باتفاقية سنة ١٩٧٦ بشأن المطالبات الخاصة الموقعة فى ٢٦ مايو سنة ١٩٧٦ والتى دخلت حيز التنفيذ اعتبارا من ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٧٦ أعربت حكومة جمهورية مصر العربية عن موقفها السابق من أنه وفقا لمبادئ القانون الدولى الخاصة باستنفاذ المطالبة بالحقوق المحلية ، فإن حكومة الولايات المتحدة لم يسعها مطالبة الحكومة المصرية بشكل قانونى بهذه المطالبات ذلك لأن أصحاب المطالبات لم يطالبوا بها أمام الأجهزة الإدارية المصرية والسلطات القضائية بما فى ذلك محكمة الاستئناف العليا .

ونظرا للعلاقات الطيبة والوثيقة القائمة بين بلدينا وكافته طيبة ودليلا على حسن النوايا — دون أن يترتب على ذلك بأية حال من الأحوال — أية التزامات قانونية ودون الإخلال بمركزها القانونى المشار إليه أعلاه .

فإن حكومة جمهورية مصر العربية على استعداد بأن تدفع مبلغا إجماليا يساوى ١٠٠,٠٠٠ دولار (مائة ألف دولار) كتسوية نهائية لكافة المطالبات التعاقدية ومطالبات الديون تجاه الحكومة المصرية والتى نشأت بعد أول يناير سنة ١٩٥٢ وقبل دخول هذا الاتفاق

وتعلن حكومة الولايات المتحدة بأن السداد بالكامل للمبلغ المشار إليه فى هذا الاتفاق سوف يبرئ الحكومة المصرية من كافة الالتزامات والمسئولية القانونية تجاه رعايا الولايات المتحدة فيما يتعلق بكافة المطالبات التعاقدية ومطالبات الديون المشار إليها فى هذا الاتفاق سواء علمت بها الحكومة المصرية أو لم تعلم .

يستتبع إبراء ذمة الحكومة المصرية من التزاماتها ومسئوليتها القانونية تجاه رعايا الولايات المتحدة المشار إليها فى هذا الاتفاق أن تحل الحكومة المصرية فى كل الحقوق القانونية والمصالح والممتلكات التى تضمنتها هذه المطالبات محل أصحابها وبدلا منهم .

بعد دخول الاتفاق الحالى حيز التنفيذ فإن حكومة الولايات المتحدة سوف لاتتبنى أو تعرض على الحكومة المصرية مطالبات الرعايا الأمريكيين التى اشير إليها وتمت تسويتها بمقتضى هذا الاتفاق . وفى حالة إذا ماقدمت هذه المطالبات من جانب رعايا الولايات المتحدة مباشرة إلى الحكومة المصرية فإنها سوف تحيلهم إلى حكومة الولايات المتحدة .

رغبة فى حماية الحكومة المصرية من احتمالات أية مطالبات أخرى لا حقة يتقدم بها أى طرف ثالث أو مطالبات أخرى تمت تسويتها بمقتضى هذا الاتفاق فإن حكومة الولايات المتحدة تقوم ـ بناء على طلب كتابى من الحكومة المصرية ـ بموافاة الحكومة المصرية وتزويدها بالمستندات الأصلية أو أى مستندات أخرى تكون فى حيازة حكومة الولايات المتحدة وصور من القرارات التى تتعلق بصحة ومبالغ هذه المطالبات .

لأغراض هذا الاتفاق تحدد قيمة الجنيه المصرى بما يساوى ١,٤٢ (دولارا واحدا واثنان وأربعون سنتا) .

يدخل هذا الاتفاق الحالى حيز التنفيذ بعد تبادل المذكرات التى تفيد بالموافقة النهائية عليه من جانب كلا الحكومتين .

وأكون شاكرا لو أعربتم عن تأكيدكم أن حكومة الولايات المتحدة تقبل اتفاق دفع تفصيلى وفقا للشروط المذكورة وأن كتابى هـــذا ورد سيادتكم عليه يشكلان اتفاقا بين حكومتينا فى هذا الشأن .

وتفضل ياصاحب السعادة بقبول فائق تقديرى ،

سفير صلاح الدين حسن
وكيل وزارة الخارجية

سفارة الولايات المتحدة الأمريكية

القاهرة مصر

١٩ مايو سنة ١٩٧٩

صاحب السعادة

أتشرف باستلام كتابكم بتاريخ اليوم والذى يتضمن ما يلى :

يشرفنى أن أشير إلى المفاوضات التى دارت فى القاهرة فى مصر خلال الفترة من ٢ أبريل الى ١٩ مايو سنة ١٩٧٩ بين ممثلى حكومتى الولايات المتحدة وجمهورية مصر العربية بشأن مطالبات الولايات المتحدة تجاه الحكومة المصرية .

وخلال هذه المفاوضات وفيما يتعلق بمطالبات رعايا الولايات المتحدة تجاه الحكومة المصرية المترتبة على التزامات تعاقدية أو التزامات ديون مما قد تم التحفظ عليه فى المحضر المتفق عليه والملحق باتفاقية سنة ١٩٧٦ بشأن المطالبات الخاصة الموقعة فى ٢٦ مايو ١٩٧٦ ـ والتى دخلت حيز التنفيذ اعتبارا من ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٧٦ ، أعربت حكومة جمهورية مصر العربية عن موقفها السابق من أنه وفقا لمبادىء القانون الدولى الخاص باستنفاذ المطالبة بالحقوق المحلية ؛ فإن حكومة الولايات المتحدة لم يسعها مطالبة الحكومة المصرية بشكل قانونى بهذه المطالبات ذلك لأن أصحاب المطالبات لم يطالبوا بها أمام الأجهزة الإدارية المصرية والسلطات القضائية بما فى ذلك محكمة الاستئناف العليا .

ونظرا للعلاقات الطيبة الوثيقة القائمة بين بلدينا وكافته طيبة ودليلا على حسن النوايا ـ دون أن يترتب على ذلك بأية حال من الأحوال ــ أية التزامات قانونية ودون الاخلال بمركزها القانونى المشار إليه أعلاه .

فان حكومة جمهورية مصر العربية على استعداد أن تدفع تفضلا بمبلغ يساوى ١٠٠,٠٠٠ دولار مائة ألف دولار كتسوية نهائية لكافة المطالبات التعاقدية ومطالبات الديون تجاه الحكومة المصرية والتى نشأت بعد أول يناير سنة ١٩٥٢ وقبل دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ ويضاف هذا المبلغ بالكامل للدفعة التى تدفعها الحكومة المصرية كتعويضات رسمية بموجب المادة ٢ ، ٣ من الاتفاق الخاص بهذه المطالبات .

ويضاف هذا المبلغ بالكامل للدفعة التى ستدفعها الحكومة المصرية كتعويضات رسمية بموجب المادة ٢ ، ٣ من الاتفاق الخاص بهذه المطالبات .

وتعلن حكومة الولايات المتحدة بأن السداد بالكامل للمبلغ المشار إليه فى هذا الاتفاق سوف يبرىء الحكومة المصرية من كافة الالتزامات والمسئولية القانونية تجاه رعايا الولايات المتحدة فيما يتعلق بكافة المطالبات التعاقدية ومطالبات الديون المشار إليها فى هذا الاتفاق سواء علمت بها الحكومة المصرية أو لم تعلم .

يستتبع ابراء ذمة الحكومة المصرية من التزاماتها ومسئوليتها القانونية تجاه رعايا الولايات المتحدة المشار إليها فى هذا الاتفاق أن تحل الحكومة المصرية فى كل الحقوق القانونية والمصالح والممتلكات التى تتضمنها هذه المطالبات محل أصحابها وبدلا منهم .

بعد دخول الاتفاق الحالى حيز التنفيذ فإن حكومة الولايات المتحدة سوف لا تتبنى أو تعرض على الحكومة المصرية مطالبات الرعايا الأمريكيين التى أشير إليها وتمت تسويتها بمقتضى هذا الاتفاق — وفى حالة إذا ماقدمت هذه المطالبات من جانب رعايا الولايات المتحدة مباشرة الى الحكومة المصرية فإنها سوف تحيلهم إلى حكومة الولايات المتحدة .

رغبة فى حماية الحكومة المصرية من احتمالات أية مطالبات أخرى لاحقة يتقدم بها أى طرف ثالث ، أو أى مطالبات أخرى تمت تسويتها بمقتضى هذا الاتفاق فإن حكومة الولايات المتحدة تقوم — بناء على طلب كتابى من الحكومة المصرية — بموافاة الحكومة المصرية وتزويدها بالمستندات الأصلية أو أى مستندات أخرى تكـــون فى حيازة حكومة الولايات المتحدة وصور من القرارات التى تتعلق بصحة ومبالغ هذه المطالبات .

لأغراض هذا الاتفاق تحدد قيمة الجنيه المصرى بما يساوى ١ر٤٢ (دولارا واحدا واثنان وأربعون سنتا) .

يدخل هذا الاتفاق الحالى حيز التنفيذ بعد تبادل المذكرات التى تفيد بالموافقة النهائية عليه من جانب كلا الحكومتين .

وأكون شاكرا لو أعربتم عن تأكيدكم أن حكومة الولايات المتحدة تقبل اتفاق دفع اجمالى وفقا للشروط المذكورة وأن كتابى هذا ورد سيادتكم عليه يشكلان اتفاقا بين حكومتينا فى هذا الشأن .

وأتشرف بابلاغ سيادتكم أن حكومة الولايات المتحدة تقبل عرض جمهورية مصر العربية الخاص باتفاق دفع تفضلى وفقا للشروط المذكورة وأن كتابكم وردى عليه بتاريخ اليوم يشكلان اتفاقا بين حكومتينا فى هذا الشأن .

وتفضل ياصاحب السعادة بقبول فائق تقديرى .

هيرمان إيلتس
السفير الأمريكى

وزارة الخارجية

قــرار

وزير الدولة للشئون الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٤١٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن الموافقة على مذكرة التفاهم بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الخاصة بالمطالبات الرسمية لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك على الكتاب المتبادل الخاص باتفاق الدفع التفصيلى بين الحكومتين المذكورتين لتسوية مطالبات رعايا الولايات المتحدة الأمريكية الموقعان بالقاهرة فى ١٩/٥/١٩٧٩ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٨/١٠/١٩٧٩ ؛

قــرر :

مادة وحيدة : ينشر فى الجريدة الرسمية مذكرة التفاهم بشأن المطالبات الرسمية لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية والكتاب المتبادل الخاص باتفاقية الدفع التفصيلى لتسوية مطالبات رعايا الولايات المتحدة الأمريكية الموقعين فى ١٩/٥/١٩٧٩ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية . ويعمل بها اعتبارا من د/١١/١٩٧٩

تحريرا فى ٦ ربيع الأول سنة ١٤٠٠ (٢٤ يناير سنة ١٩٨٠)

د . بطرس بطرس غالى